Orange الخط الخلوي

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف: ٩٦٢ ٦٤٦٠٦٦٦٦+
فاكس: ٩٦٢ ٦٤٦٠٦١١١+
www.orange.jo

الرقم: 6 / 19 /15/ 11 / 4/24

التاريخ : 6/ 8/ 2018

عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترم

الموضوع : نشر الملاحظات

تحية وبعد،

إشارة الى كتاب الهيئة رقم (ظ/5963/1/17/4) تاريخ (2018/7/22) بخصوص طلب تقديم الردود على ما ورد في ملاحظات الشركات المستلمة على ملحق إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، نرفق لكم ردود شركتنا على تلك الملاحظات آملين أخذها بعين الاعتبار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية والمصادر

م. ابراهيم حرب

شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة – أورانج

ردود شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة (أورانج الخط الخلوي) على ملاحظات الشركات على ملحق إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية

تشكر لكم شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة إتاحة المجال لتقديم ردودها على ما ورد في ملاحظات الشركات المستلمة على ملحق الإخطار المذكور أعلاه. ومع تأكيد شركتنا على ملاحظاتنا بموجب كتابنا رقم (3596/11/15/9/6) تاريخ (2018/7/8) وكتابها رقم (2214/11/15/19/6) تاريخ (2017/4/19) حول إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، تجدون فيما يلي ردودنا على الملاحظات الواردة من الشركات والمنشورة على موقع الهيئة الالكتروني:

ملاحظات شركة زين:

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة رقم (1) من ملاحظات شركة زين حول الاستغناء عن الرموز المرتبطة بالمناطق الجغرافية للأسباب الواردة في كتابينا المذكورين أعلاه، كما لا نتفق مع الاسباب التي أوردتها شركة زين بهذا الخصوص للأسباب التالية:
  - تضمنت خطة الترقيم الوطنية الحالية اتاحة تخصيص ارقام للخدمات الثابتة غير المرتبطة بالموقع الجغرافي، وبالتالي يمكن استخدام النطاق الرقمي الخاص بالخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي (Location Independent Services) لتقديم خدمات الثابتة والتي لا تعتمد على الموقع الجغرافي ولا تتضمن تمييزاً بالسعر بين المحافظات.
  - إن المساحة الجغرافية للمملكة تعتبر كبيرة مقارنة بمساحة كل من مملكة البحرين ودولة قطر، إضافة إلى توزع السكان على جميع أنحاء المملكة، مما يجعل المقارنة التي أوردتها شركة زين غير مناسبة.

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة (2) ملاحظات شركة زين بأن استخدام النطاقات الرقمية وفقاً لخطة الترقيم الحالية يقتصر على خدمات معينة، وبعدم قدرة المرخص لهم على تقديم خدمات جديدة باستخدام النطاقات الرقمية المخصصة لهم من الهيئة، وذلك للأسباب التالية:
  - استناداً للفقرة (2.1) من خطة الترقيم الوطنية، فإن أي تعديل لهذه الخطة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العديد من المبادئ، ومنها:
    - حدوث تغيير كبير في سوق الاتصالات يؤثر على خطة الترقيم الوطنية.
    - حدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة.
    - ظهور الحاجة إلى سعات رقمية لتلبية النمو في خدمات الاتصالات مع مراعاة خصائص التقنيات المتاحة والنمو المتوقع في أعداد السكان والاجهزة المترابطة والتوزيع الجغرافي للطلب واحتمال زيادة نسب الانتشار.
    - أن لا يؤدي أي تعديل إلى تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك [illegible].
    - الحيادية في تخصيص الارقام لدعم المنافسة العادلة حيث يتنافس العديد من المشغلين لتوفير الخدمة للعملاء الحاليين والجدد.

- حيادية التكنولوجيا لضمان تطبيق الخطة على المدى الطويل.

- واستناداً للفقرة رقم (1) من خطة الترقيم، فإن للهيئة مراجعة خطة الترقيم الوطنية إذا حددت تغييراً هاماً في سوق الاتصالات داخل الأردن (مما ينطوي على آثار على خطة الترقيم الوطنية) أو نقص في سعة الرقمية المتاحة.
- لم تضع خطة الترقيم الوطنية أية محددات على الخدمات أو التكنولوجيا المستخدمة في توفير تلك الخدمات (حيادية التكنولوجيا) من خلال السعات الرقمية الجغرافية باستثناء استخدام تلك الأرقام ضمن الحدود الجغرافية التي خصصت من أجلها، ومن تلك التقنيات تقنية الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP)، منوهين الى أن تعديل الخطة الترقيم الوطنية في عام 2010 قد أخذ بعين الاعتبار امكانية تخصيص ارقام للخدمات الثابتة سواء المرتبطة بالموقع الجغرافي و غير المرتبطة بالموقع الجغرافي بما يتفق مع ما جاء في التصريح الصادر عن الهيئة في عام 2007 بخصوص خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP).
- وعليه، فإن تعديل خطة الترقيم الوطنية وفقاً لطلب شركة زين غير واقعي، وغير مبرر، ولا ينطوي على نقص في السعات الرقمية المتاحة، ويعتبر من وجهة نظر شركتنا اخلالاً بمبدأ الحيادية في تخصيص السعات الرقمية (في حال اعتماده).

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة (3) ملاحظات شركة زين، حيث أن الاستخدام الحالي للنطاق الرقمي الخاص بالخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي في حدودٍ منخفضة جداً أو يكاد يكون معدوماً. كما أن إعادة النظر في زيادة السعة المتوفرة من هذا النطاق الرقمي يجب أن تتفق مع المتطلبات العامة المنصوص عليها في الفقرة (2.1) من خطة الترقيم الوطنية من حيث عدم توفر سعات كافية في النطاق الرقمي المعني، او هنالك حاجة لتلبية الطلب على نمو خدمات معينة، وهو ما لا يتوفر حالياً في الخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي.
- لا نؤيد في ما جاء في الفقرة (4/أ) من ملاحظات شركة زين للأسباب التالية:
  - إن توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات (E212) حول إزالة التقييد عن رمز الشبكة المتنقلة (MNC) غير ملزمة.
  - لا تتوفر ممارسات عالمية أو معايير كافية حتى الآن بخصوص فتح المجال أمام تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لغير مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة.
  - إن تغيير القواعد الحالية بخصوص تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) يجب أن يكون مبرراً ومسبباً بشكل كافٍ اعتماداً على دراسة لوضع سوق الاتصالات بشكل عام والفوائد المتأتية من هذا التغيير، بحيث يكون الخيار الوحيد بعد استنفاذ جميع الوسائل الأخرى لتلبية متطلبات السوق.
  - أن تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لمشغلي خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة وتحديداً مشغلي (Fixed LTE) لا يراعي الفروق الجوهرية القائمة حالياً بين أنواع وقيم العوائد والرسوم المطبقة في قطاعي الاتصالات الثابتة والمتنقلة، حيث ان إغفال تلك الفروق سيؤدي إلى تشجيع أحد القطاعين على حساب الآخر ونشوء تشوهات في القطاعين معاً. وأننا نرى بضرورة دراسة مقترح التعديل على الواقع الحالي لتخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) من الناحية القانونية والتنظيمية وفق شروط الرخص الحالية لخدمات الاتصالات المتنقلة ورخص الاتصالات اللاسلكية الثابتة للنطاق العريض.

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة (4/ب) من ملاحظات شركة زين حول مشاركة رمز الشبكة المتنقلة (MNC) بين المشغلين المتشاركين في البنية التحتية الخاصة بالمقاسم (HLR, etc.)، وذلك للصعوبات الفنية المرتبطة بذلك وخاصة المتعلقة بإدارة عملية التجوال الدولي، ونؤكد على ملاحظاتنا أعلاه بضرورة دراسة مقترح التعديل على الواقع الحالي لتخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) من الناحية القانونية والتنظيمية وفق شروط الرخص الحالية.
- لا نؤيد الصيغة المقترحة لأرقام اتصال خدمات انترنت الاشياء واتصال الآلية كما وردت في الفقرة (1/ب) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار وهي:
(04 AX xxx xxxx)، ونؤكد على ما مضمون كتبنا السابقة المذكورة أعلاه بهذا الخصوص بأن الإبقاء على الرمز الخاص بالمشغل (A) ضمن الحيز الرقمي سيحد وبشكل كبير من الارقام المتوفرة ويعتبر غير ضروري، كما أن الرقم المخصص للمشترك والمُعتمد على مقياس E.164، سيستخدم من قبل المشغل لأغراض الفوترة وإدارة الاشتراك. وفي هذا السياق، نؤكد على ملاحظاتنا السابقة بهذا الخصوص بأن عدد الخانات في السعة الرقمية المقترحة هو عنصر اساسي ومؤثر في البنى التحتية (Mobile core network, IT, customer care, backend systems)، الامر الذي ينطوي على آثار فنية ومالية كبيرة بسبب الصعوبات الفنية والعملية للاحتفاظ بحيزين رقميين مختلفين في عدد الخانات على نفس (rating databases)، فالحيز الرقمي المقترح لاتصال الآلة يتألف من (11 خانة) بينما يتألف الحيز الرقمي للاتصالات المتنقلة من (10 خانات)، هذا بالإضافة إلى التكاليف الاضافية الكبيرة والمرتبطة بتعديل نظام الفوترة (mobile billing) وانظمة العناية بالعملاء (CRM). وعليه، فإن تساوي عدد الخانات بين هذين الحيزين الرقمين سيقلل تلك التكاليف بشكل كبير. كما نؤكد على مقترحنا السابق بأن يكون الحيز الرقمي الخاص باتصال الآلة (04 ABC XX XXX)، على ان يتم التخصيص بواقع مائة ألف رقم لكل طلب، وبحيث تكون قيمة ABC من (000) الى (999) وتحدد من قبل الهيئة بصرف النظر عن المرخص له أو الخدمة المقدمة او التقنية المستخدمة، مع مراعاة بأنه سيتم الاستغناء في المستقبل القريب عن الحاجة لتعريف المشترك بعنوان E.164 (MSISDN) في تطبيقات وخدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m) واستبدالها بعناوين تعتمد على بروتوكول الانترنت IPv6.
- نؤيد ما جاء في الفقرة (1/ت) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار حول تخصيص سعات بـ (100) الف رقم على الأقل، وفي هذا السياق، نؤكد على ملاحظاتنا بأن ترقيم خدمات (M2M) على مدى الطويل يجب أن يعتمد على برتوكول IPv6.
- نؤيد ما جاء في الفقرة (1/ت) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار بالإبقاء على الارقام التي تم تخصيصها مسبقاً لأجهزة انترنت الأشياء العاملة حالياً، وبان يتم استخدام النطاق الرقمي الجديد للمشتركين الجدد فقط وذلك بعد اعتماد هذا التعديل على خطة الترقيم الوطنية، ونؤكد على ملاحظاتنا السابقة بهذا الخصوص حول عدم ترحيل الشرائح القديمة (SIM) إلى الحيز الرقمي الجديد حتى لا يتسبب ذلك في إرباك أو تعطل أعمال المؤسسة ذات العلاقة، وتجنباً للتكاليف المرتبطة بذلك.

- نؤيد ما جاء في الفقرة (2) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار بأن هذا الملحق لم يوضح مبررات استحداث السعة الرقمية (88xxxx) لخدمات الدليل.

ملاحظات شركة أمنية:

- لا نؤيد ملاحظة شركة امنية بأن التخصيص بواقع 100 الف رقم غير كافٍ للسعات الرقمية الخاصة باتصال الآلة، وبأن يكون عدد الخانات للمجموعة الرقمية من 13 – 15 خانة، للأسباب المذكورة في ردودنا اعلاه.

ملاحظات شركة البرق للاتصالات:

- تضمنت ملاحظات شركة البرق للاتصالات العديد من الاقتراحات بخصوص خدمات استعلامات الدليل، مثل:
  - عدد خانات السعة الرقمية المناسب بحيث يكون أكثر مرونة في الاعلان عنه من خلال مختلف وسائل التواصل.
  - حجم السعة الرقمية التي سيتم تخصيصها مع إمكانية تحسين تجربة المستخدم من خلال تعيين بعض السعات لخدمات معينة.
  - الرموز التي ستبدأ بها السعات الرقمية بحيث تكون سهلة الحفظ من قبل المستخدم، وعدم تفضيل استخدام الرمز (88) لأن ذلك قد يسبب اللبس مع خدمات المجانية التي تبدأ (0800)، في حين أن إتاحة الاتصال بخدمات الدليل سيكون وفقاً للتعرفة المعمول بها للمكالمات المحلية أو أن تكون مجانية.
  - التفاصيل التجارية وتفاصيل الربط البيني ذات العلاقة بتقديم الخدمة.
- وعليه، نرجو التأكيد على مضمون ملاحظاتنا السابقة بهذا الخصوص بأنه من الضروري دراسة موضوع خدمات الدليل والاستعلام عن الخدمات بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة بهدف إيجاد إطار تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار جميع الامور المذكورة أعلاه ومنها تخصيص السعات الرقمية المناسبة وشروط تخصيصها.